

جوانب من السياسة الإستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية مايين سنتي 1956-1962م

أ.د. بوسليم صالح*

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى محاولة الإحاطة ببعض الجوانب من معالم السياسة الإستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية، خلال الفترة ما بين 1956-1962م، بالإضافة إلى التطرق إلى أبرز النظم الإدارية التي طبقها الاستعمار، وكذا المناورات الاستعمارية التي خدمت التي خدمت الاقتصاد والمجتمع الفرنسي على حساب سكان المجتمع الجزائري بالمناطق الصحراوية في تلك الفترة، وأخيرا السياسة الديغولية، التي سعى من خلالها إلى فصل الصحراء عن شمال الجزائر.

كما تطرقت في الأخير إلى أهم مواقف الأعيان والزعمات المحلية لسكان الجنوب الجزائري من السياسة الاستعمارية عموما، ومن مساعي فصل الصحراء عن الجزائر خصوصا.

Abstract:

This research aims to try to take certain aspects of the French colonial policy of the Algerian Sahara monuments during the period between 1956 and 1962 m, in addition to addressing the most

* أستاذ باحث في التاريخ الحديث والمعاصر/ قسم التاريخ بجامعة غرداية-الجزائر

eminent management systems applied by colonialism, as well as The colonial maneuvers that served that served the economy and the French community to the detriment of the inhabitants of areas of Algerian society deserted in this period, and finally the Gaullist policy, which sought to separate the desert north of Algeria.

As evoked in the fourth to the most important positions of objects Azaamat local residents south of the colonial policy of Algeria in general, and efforts to separate the desert of Algeria in particular.

مقدمة:

منذ أن شرعت فرنسا باحتلالها للجزائر عام 1830م، نجد أن الشعب الجزائري لم يستكن للهيمنة الإستعمارية الفرنسية، بل على العكس؛ فقد أظهر رفضاً قاطعاً للوجود الفرنسي على أرضه، وعبر عن ذلك بسلسلة من الثورات والإنتفاضات المسلحة أذاق من خلالها المحتل الفرنسي طعم الهزيمة المر.

ولم يتوقف المشروع الجهادي في الجزائر عند حدود معينة؛ إذ كانت رغبة الإستقلال وطرد المحتل الفرنسي أولوية تراود كل جزائري شريف، وتجسدت هذه الرغبة في المشروع الثوري التحرري في الفاتح من شهر نوفمبر عام 1954م، ولعل هذا ما جعل فرنسا تتخذ جملة من الأساليب والسياسات على كل الأصعدة للحفاظ على الجزائر والقضاء على الثورة.

وإنطلاقاً من ذلك، تتركز إشكالية الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

كيف بدأ التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية؟ فيما تتمثل هذه السياسة الإستعمارية الفرنسية بتلك المناطق الصحراوية؟ كيف ظهرت فكرة

فصل الصحراء الجزائرية عن شمالها؟ وفيما تمثلت مواقف أعيان وزعماء سكان الجنوب الجزائري من مساعي فصل الصحراء عن شمال البلاد؟.. أبرمت فرنسا سنة 1845م معاهدة لالة مغنية مع المغرب الأقصى، والتي يظهر من خلالها أن المغرب قد غالط فرنسا؛ حينما ادّعى أنّ هذه المناطق قاحلة، وبدون سكان ولا ماء، بينما هي في الواقع عكس ذلك، بعدها انطلقت المخططات الإستعمارية الفرنسية تتّضح وتتلور بخصوص الإمتدادات الصحراوية، وذلك بوضع مشاريع تهدف إلى الاستئثار بالتجارة مع غرب الصحراء، ومحاولة ربط المستعمرة الجزائرية بنظيرتها بالسنگال، ممّا يفسر كثافة البعثات العلمية والتجسسية إلى الواحات الصحراوية في هذه الفترة بالذات، لسرّ أغوارها، والوقوف على أحوالها تمهيداً للتوغل والزحف على الأقاليم الجنوبية للجزائر.

وبعد أن سيطرت فرنسا على أغلب مدن وأرياف الشمال الجزائري وقضت على ثورات أهلها، مثل: جهاد الأمير عبد القادر الجزائري، وجهاد الحاج أحمد باي بالشرق الجزائري، وبومعزة، وغيرها من ثورات أو انتفاضات المرابطين والزعماء، وتوجهت بعدها أنظار فرنسا إلى الصحراء، وكانت الأهداف الاستعمارية واضحة، منذ العهد الأولى للاكتشافات والرحلات التي قام بها جغرافيون وتجار ورجال دين أوروبيون في الصحراء تمهيدا للاستعمار. وقد أصدر البرلمان الفرنسي في سنة 1844م قرارا بمد منطقة الإحتلال إلى الجنوب¹، وذلك بإنشاء مراكز عسكرية تقوم بمراقبة الأوضاع والسيطرة على حركة التجارة والتموين بين الشمال والجنوب.

كما أرادت أن تجعل منها همزة وصل وقاعدة أساسية لإرساء إمبراطوريتها الإستعمارية في قلب العالم، نظرا لموقعها الإستراتيجي الذي يتربع على مساحات معتبرة، فضلا عن ثرواتها الكثيرة وخيراتها المتنوعة².

1- الإدارة والقوانين الفرنسية في الصحراء الجزائرية:

شكّلت الصحراء الجزائرية موضوعا هاما في إستراتيجية السياسة الإستعمارية الفرنسية؛ وذلك بمختلف محاورها العسكرية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية، وعرفت المنطقة مجموعة من القوانين والتنظيمات الإدارية منذ إحتلال المنطقة إلى غاية سنة 1962م³.

كانت الصحراء الجزائرية جزءا لا يتجزأ من الجزائر، وهذا باعتراف كل القوانين الفرنسية، وعلى رأسها القانون الفرنسي الخاص بالجزائر؛ والذي صدر في سنة 1884م، وينص على أن الصحراء الجزائرية جزء لا يتجزأ من الجزائر، وكان لها بمقتضاه ممثلوها في المجلس الجزائري وكانت دائما تتبع الولاية العامة في الجزائر في كل شؤونها السياسية والإدارية والاقتصادية ولفرنسا سلطة الإحتلال في الصحراء كما في باقي أنحاء البلاد⁴، لكن الدولة الفرنسية غيرت النظام الأساسي في الجزائر سنة 1900م، وإذا بها تقرر إخضاع مناطق الجنوب لنظام عسكري بينما رفعت هذا النظام أصلا على - - يتعلق خاصة بصعوبة التغلغل داخل المناطق الجنوبية مما جعل النظام العسكري أمثل النظم لتحقيق مواصلة الإحتلال وهذا لعدة جوانب:

1- من جانب المناطق المتاخمة للمناطق الصحراوية حتى لا نفكر في

مساندة الثوار والمجاهدين

2- من جانب هذه المناطق نفسها لجعلها دائما تحت مراقبة الحاميات

الفرنسية القريبة إذ أن الخوف في أواخر القرن الماضي من مناطق الأوراس خاصة في الشرق ومناطق الجنوب الغربي.

3- إن المعمرين في الجزائر رفضوا أن ينفق من الميزانية على أراضي

الجنوب واعتبروا ذلك من صلاحيات الحكومة المركزية.

- أما عن الأسباب المحيطة، فتمثلت في أن لجأت فرنسا لتحديد الوضع القانوني لأراضي الجنوب وإخضاعها للنظام العسكري لتدهور الأوضاع الدولية في المنطقة:

1- بعد توقيع معاهدة برلين عام 1898م لتقسيم إفريقيا، فكان أن تقرر بعض الدول العظمى أن الصحراء الجزائرية من البلدان الخالية (TERRA NULLIUS).

2- خشيت فرنسا من انتقال الصراع الذي كان بين بريطانيا وألمانيا وفرنسا في الغرب خاصة بين فرنسا وإسبانيا في جنوب وشمال المغرب إلى الصحراء الجزائرية.

3- عملت فرنسا على ربط مستعمراتها في جنوب الصحراء فيما بينها وبين الصحراء الجزائرية خوفا من تدخل بريطانيا في هذه المنطقة فحرصت على وجود الجيش الفرنسي بكثافة تحسبا لكل طارئ⁵.

وهذا تم إحكام السيطرة الكلية السياسية والإدارية والعسكرية على كل مناطق الجنوب واعتبارها مناطق عسكرية ذات قوانين خاصة، وفي 24 ديسمبر 1902م صدر قانون إنشاء مناطق الجنوب بعد تعديلات قدمت للرد على تخوفات وتحفظات البعض ومن ذلك تخفيف الأعباء المالية على الخزينة الرسمية للجزائر، وكذا تقديم التسهيلات الإدارية والاستيطانية للمواطنين الفرنسيين الذين لم يتجاوز عددهم في أقاليم الجنوب سنة 1902م على 5333 أوروبي من أصل 436810 من السكان الأصليين⁶.

وبمقتضى قانون 1902-1903-1905م، تعد أراضي في الجنوب في نضر سلطات الإحتلال مستعمر خاصة لها أدنها ولها ميزانيتها المالية وأملاكها، وبموجب هذه القوانين قسمت المناطق كبرى:
- منطقة عين الصفراء وقاعدتها عين الصفراء.

- منطقة غرداية وقاعدتها الأغواط.

- منطقة تقرت وقاعدتها تقرت.

- منطقة الواحات وقاعدتها ورقلة.

ويرأس كل قاعدته ضابط عسكري برتبة رائد كومندان وهو المسئول العام عسكريا وإداريا أمام الوالي العام، كما قسمت هذه المناطق إلى دوائر و ملحقات كالتالي:

منطقة تقرت : بها مركز أولاد جلال وملحق بسكرة وتقرت ووادي سوف.

منطقة الواحات: بها ملحقة الواحات، آبار، عين صالح الهقار.

منطقة غرداية: ملحقة الجلفة، الأغواط، غرداية مركز القليعة(المنيعة).

منطقة عين الصفراء: ملحقة المشرية، البيض، عين لصفراء، بني ونيف

بشار، توات⁷.

وكان يهدف هذا القانون 1902م، وجميع النصوص اللاحقة إلى تحقيق

ما يلي:

أ- تقليد الحاكم العام في الجزائر (وليس أية سلطة خارج السلطة)

السلطات اللازمة لإدارة أراضي الجنوب الجزائري.

ب- الحد من نظام الإدارة الخاصة المقرر لأراضي الجنوب عن طريق

الإبقاء على الوحدة بين الشمال والجنوب في بعض المجالات الإدارية.

ج- المحافظة على مبدأ الوحدة السياسية بين جزئي الجزائر وتطبيق

هذا المبدأ.

وهكذا كان الحاكم العام للجزائر هو الذي يمارس إدارة أراضي الجنوب

الجزائري بصورة مباشرة أو عن طريق دائرة تدعى (إدارة أراضي الجنوب)

ملحقة بمكتب الحاكم العام في مدينة الجزائر.

وهكذا أو على سبيل المثال في مجال القضاء الإداري كان الإختصاص المعقود لمجالس ولايات وهران والجزائر وقسنطينة يشمل أراضي الجنوب المقابلة، أي أراضي عين الصفراء، وغرداية وتقرت والواحات.⁸

وقد أدخل النظام العسكري المقرر لمناطق الجنوب بعض التعديلات لتحقيق التجانس الإداري على كافة القطر الجزائري⁹ وفي هذا الإطار اتخذ الحاكم العام جول كارد (J.CARDE) عددا من المقررات إنتقلت بمقتضاها السلطات البلدية إلى أيدي حكام مدنيين في البلديات المختلطة بعد أن كان يتولى هذه السلطات ضباط عسكريون في بلديات: الجلفة - الأغواط - بسكرة - تقرت - المشرية وعين الصفراء¹⁰.

وعلى هذا النحو جاء الأمر الصادر في 17/08/1945م في شأن انتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية الفرنسية الذي نص في مادته (الرابعة عشر) بوضع مرسوم يحدد كيفية تطبيقه في الجزائر، وقد صدر مرسوم التطبيق في اليوم ذاته، فمنح الجزائر (26) مقعدا توزع مناصفة بين فرنسيي الجزائر و مسلمي الجزائر فكانت ولاية وهران- عين الصفراء نواب عن المسلمين، تنتخب خمسة نواب عن الفرنسيين وثلاثة نواب عن المسلمين، وكانت ولاية الجزائر- غرداية تنتخب خمسة نواب عن الفرنسيين وأربعة عن المسلمين وكانت ولاية قسنطينة- تقرت تنتخب ثلاثة عن الفرنسيين وسنة عن المسلمين" وواضح أن التمثيل النيابي للجزائر قد شمل الجزائر كلها بما فيها مناطق الصحراء¹¹، ومباشرة بعد الحرب العالمية الثانية وبمقصد تقديم إصلاحات إدارية وسياسية لأهل الجزائر، صدر قانون 20 سبتمبر 1947م كقانون أساسي جديد للجزائر، حيث يتضمن من بين "إصلاحات" إلغاء النظام العسكري بأقاليم الجنوب¹².

ولقد ألحقت أراضي الجنوب بجزائر الشمال، وكان ذلك تأكيدا جديدا بوحدة التراب الجزائري، فقد ألغت المادة 50 من هذا القانون أراضي الجنوب في نصها القائل:

"يلغى النظام الخاص بأراضي الجنوب، وتعتبر هذه الأراضي ولايات، وتحدد بقانون، بعد استطلاع رأي الجمعية الجزائرية الشرائط التي بمقتضاها تؤلف هذه الأراضي كلا أو بعضا، ولايات متميزة، أو ولايات مندمجة في الولايات الموجودة أو التي ستنشأ.

يلغى المرسوم الصادر في 30/09/1903م¹³، وتدمج ميزانية أراضي الجنوب في ميزانية الجزائر اعتبارا من أول كانون الثاني-جانفي 1948م¹⁴. وتطبيقا لأحكام المادة الخمسين من النظام الأساسي؛ استطلعت الإدارة الفرنسية في ديسمبر 1949م، رأي الجمعية الجزائرية في مشروع قانون يقضي (بإعادة تنظيم أراضي الجنوب)، حيث دارت مناقشات الجمعية حول هذا الموضوع في ديسمبر 1949م، و فبراير 1950م، ووافقت على المشروع، إذ نصت المادة الأولى على:

"إن الأقسام الإدارية التي بيّنها هي أراضي الجنوب سابقا، تصبح مرتبط بولايات لجزائر على الوجه تنظيم القسم الثاني في شكل مناطق صحراوية، فالمشروع إذن يوضح جليا أن هذه المناطق ستظل خاضعة لسلطة حاكم الجزائر العام، إنما هي جزائرية، وإنها تخضع مؤقتا لنوع من التنظيم"¹⁵.

2- السعي لجعل الصحراء إقليما إداريا مستقلا من 1951-1956م:

أودعت الحكومة الفرنسية في سنة 1951م مشروع قانون يرمي إلى إلغاء أراضي الجنوب وربطها بالشمال وفقا للرأي الصادر عن الجمعية الجزائرية غير أن اللجنة الداخلية في الجمعية الوطنية الفرنسية التي أبدت

هذا المشروع في 20/09/1951م لم تلبث أن رجعت عن تأييدها له في 04/06/1952م.

ومنذ ذلك الحين تعددت الإقتراحات الرامية إلى دعوة الحكومة الفرنسية لإيداع مشروع قانون بتحويل (الصحراء الإفريقية الفرنسية) إلى إقليم يتمتع بالاستقلال الذاتي في ما وراء البحار منها (قانون جولي) بشأن تحويل (الصحراء الإفريقية الفرنسية) إلى إقليم إداري مستقل ذاتيا متميز عن الأراضي المتاحة في 1952م.

وفي سنة 1953م قدم اقتراح آلدوي الرامي إلى تنظيم قومي للإقتصاد الصناعي للمناطق الصحراوية، اقتراح بوبا وجماعة الفلاحين لإعلان الصحراء (أرضا وطنية) في سنة 1954م، وهو إقتراح يرمي إلى تحويل أراضي جنوب الجزائر إلى ولاية جزائرية بإسم (الولاية الصحراوية) وغيرها من القوانين¹⁶.
وآخر مشروع كان في 14 ديسمبر 1955م، غير أنها لم ترى النور، وإقتصر على تطبيق المادة 50 من قانون 20 ديسمبر 1947م على إلغاء النظام الخاص بإقليم الجنوب¹⁷.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية الجزائرية اعترضت بشدة على المساس بوحدة الجزائر، فلقد "إحتجت على الكل بتر يطرأ على كل جزء من أرض الجزائر إبتغاء إدماجه في أرض مستقلة ترتبط مباشرة بالحكومة الفرنسية"، وظلت هذه الجمعية تناضل من أجل وحدة الأراضي الجزائرية إلى أن توارت عن المسرح بمقتضى المرسوم الصادر في 12/04/1956م.

وفي ديسمبر من نفس السنة قدم إلى البرلمان الفرنسي مشروع قانون يقضي بأحداث المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O CRS).

وقد نصت المادة الأولى من المشروع الحكومي رقم : 27-57 المؤرخ في 10 جانفي 1957م مايلى: "أحدثت المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية غايتها

إستثمار المناطق الصحراوية من الجمهورية الفرنسية وتنميتها الاقتصادية، ورفع مستواها الاجتماعي، وتشترك فيها الجزائر وموريتانيا والسودان والنيجر وتشاد¹⁸. وفعلا أعلن عن ميلاد المنظمة، ولقد كان من الأهداف المعلنة من إنشائها هي إعطاء الدفع الكامل للتنمية في الصحراء والتنسيق بين مختلف الشركات التي كثفت حضورها منذ سنوات 1952-1953-1954م، وخاصة تلك المختصة بالبحث والتنقيب والإستغلال بالصحراء¹⁹.

ولعل ما يظهر جليا إدراك فرنسا المبكر لأهمية الصحراء هو التعديلات المتكررة فيما يخص تنظيم الإشراف على الصحراء، فبعد أن كانت في الفترة الممتدة من 1902 إلى 1947م خاضعة للسلطة الحاكم العام في الجزائر، وأصبحت في الفترة 1947-1957م تدار بواسطة ممثلي الحاكم العام في المنطقة، وهذا بعد تكوين المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية وقد أنشأ في الشهر الثالث من عام 1948م مكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر تشمل نشاطه ولايات الواحات والمساورة كما منحت الرخص الأولى لتنقيب عن المحروقات في الصحراء خلال عام 1952-1953م²⁰.

ومن مظاهر هذه الحقيقة أن أراضي الجنوب الجزائري ظلت تخضع لإدارة العسكرية الفرنسية وتحكم بموجب قوانين خاصة تطورت في ثلاث مراحل متميزة:

- الفترة الأولى: وفيها حكمت الصحراء بموجب (القانون الصحراوي) منذ سنة 1942-1947م.

- الفترة الثانية: وفيها حكمت الصحراء بموجب قانون 1947م حتى سنة 1957م.

- الفترة الأخيرة: وفيها حكمت الصحراء بإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية²¹.

ولقد تميزت الإدارة في مناطق الجنوب بجملة من الخصائص في أن أنواع البلديات الموجودة في الشمال غير موجودة في الجنوب ماعدا البلديات المختلطة communes mixtes وهي القاعدة العامة في التنظيم الإداري أما البلديات، فإنها تسمى دوائر cercles والملحقات annexes فضلا عن مكاتب الشؤون العربية فالبلديات المختلطة يرأسها في الشمال متصرف وفي الجنوب ضابط من رتبة رائد وتوجد سبعة بلديات مختلفة في الجنوب.

وهناك البلديات الأهلية (communes undigenes)، وهي عادة خاصة بالقبائل في الجنوب ويوجد هذا النوع سبعة يحكمها قائد يشرف على قبيلة كاملة تحت إشراف رائد البلدية المختلطة أو الملحقة ويدعى القائد أغا أو باشا أغا حسب أهمية القبيلة وقد أعادت الإدارة العسكرية في الثلاثينات لقب "شيخ العرب" ومنحته لباسا أغا الزيبان ابن قانة، ورتبة الخليفة ومنحتها لباس أغا جلول بالأغواط، والجدير بالذكر هنا؛ أن لكل قبيلة مجلس أو جماعة بعينها الوالي العام²².

بالإضافة إلى هذه السياسة التعسفية في القوانين والإدارة في الصحراء الجزائرية، مارست هذه الإدارة في حق سكان الصحراء أبشع صور البطش والتنكيل، منذ أن وطأت أقدام المستعمر الغاشم أراضي الصحراء إلى أن نالت الجزائر استقلالها، وتجلت هذه الهمجية في عدة مظاهر من تعذيب وسجون ومحتشدات وغيرها من أشكال القمع المتواصل النفسي والجسدي.

3- التعذيب والسجون والمحتشدات في الصحراء الجزائرية:

من العادة أن يعرف الإنسان نقطة بداية الحديث عن أي موضوع، ولكننا في هذا الموضوع يعجز المرء تفضيل المواضيع، نظرا لكثرتها وأهميتها، والأهوال التي لحقت بالمواطنين جراء الأعمال الوحشية التي قام بها الجيش

الفرنسي؛ فمداهمة البيوت وهدمها وإستباحة القرى وترك أبواب المنازل والدكاكين مفتوحة أياما عديدة حيث أصبح المواطن ينام بثيابه لا يعرف ساعة إختطافه بالإضافة إلى حرق الخيام.

ويزداد العمل الإجرامي كلما انكسرت شوكة وازدادت خسائر العدو، وهذا الوضع أصبح مألوفاً لدى سكان ولاية بسكرة والاغواط وغرداية²³.

كما أصدرت وزارة الداخلية بيانا بإعلان حالة الطوارئ في 19 مارس 1955م القاضي بالنفي والإقامة الجبرية، ومداهمة المنازل وتفتيشها ليلا ونهارا، نقل السلطات المدنية إلى الهيئات العسكرية بما فيها القضاء كما إزدادت مراكز العدو في المنطقة وكثرت أبراج المراقبة ونقاط التفتيش وغلقت الشوارع والأحياء بالأسلاك الشائكة وتصاعدت الإعتداءات على المواطنين وحرمانهم وممتلكاتهم، وزرعت المعتقلات والسجون والتهجير الفردي والجماعي²⁴.

لقد تنوعت أساليب القمع وتواصلت منذ إعتلاء الجنرال ديغول رئاسة الجمهورية الفرنسية إلى يوم إيقاف القتال، وكان المواطنون في المدن والقرى وفي البوادي عرضة له وعهد القيام بذلك لعدة مصالح مختصة نذكر منها مايلي:

الشرطة- شرطة الاستعلامات العامة- الشرطة القضائية- المكتب الثاني- المكتب الخامس- الحراسة الإقليمية- لاصاص(الشؤون الأهلية)- لأكاص(المركز الإداري الخاص)- الحركة- الفرق الصحراوية(المهاري)- الفرق المحمولة- الدرك. وإرتكزت مخططات العدو على إضعاف معنويات المواطنين مستعملة شتى أنواع القمع معلنة حربا نفسية مكثفة ومنسقة طويلة المدى مع استعمالهم طرق اغرائية منها:

1- الشبيبة الديغولية: التي أصبحت تؤطر ما يسمى "ديار فرنسا" (maisons de france) لتمكين شبيبة الأحياء الشعبية من المغريات، مثل الموسيقى والسينما والرقص لإلهائهم وإكتسابهم لصف فرنسا.

منظمة الأنسة "سيده قارة"، التي كانت تحت إشراف السيدة "صلان"، وتتلخص مهمتها في تجنيد الجزائريات ضد الثورة ليقمن بالتدخل لدى العائلات الجزائرية لترك الحجاب والإختلاط بالرجال وذلك ما يسمونه بالتقدم²⁵.

وقد كان الإستعمار الفرنسي يمارس عمليات التصفية الجسدية الهادئة بدون محاكمة، سواء منها داخل السجون والمحتشدات أو خارجها²⁶ ومن أساليب التعذيب سكب الخمر عنوة في الفم الأسير ليتجرعها مرغما، والتعذيب بالكهرباء والماء في الجسد عامة والمناطق الحساسة وبتر الأعضاء وقلع الأظافر وتشريح الجسد ودره بالملح والمواد الكيماوية الحارق والحرق بالسجائر.....الخ²⁷.

فالسجون تحولت إلى قطع من جهنم، يتعرض فيها الأشخاص إلى شتى أنواع العذاب الجسدي والمعنوي التي فاقت بها النازية و الفاشية بكثير²⁸، وبذلك لم تستطع السجون القديمة والبالغ عددها 26، إستيعاب العدد الهائل من المناضلين، وأصبحت لكل ثكنة ومركز سجنا، علما أن عدد مراكز العدو فاقت 200 مركز. أما التعذيب فقد مارس جيش الإحتلال باسم الحضارة والتمدن أبشع أنواع التعذيب، ويدرج هذا النوع من الإجرام من الصدفية إلى الهوية ثم الإدمان، وانتهى إلى عملية الإحتراق²⁹ وبالنظر لعدم إستيعاب السجون للعدد الكبير للموقوفين، اعتمد الإستعمار على المعتقلات لأن السجون امتلأت والمحاكم ليس لها وقت بأن تتفرغ للنظر في إستكمال الملفات، وان المعتقلات توفر الكثير من الإجراءات لا تحتاج إلى البحث الدقيق

ولا إلى الحمامة، والمعتقل يطلق على كل مكان يجمع فيه الأشخاص وتقييد فيه حريتهم ويساقون إليه نتيجة لفوضى طارئة أو لثورة قائمة، فلا يتعرض من في المعتقل للمحاكمة³⁰ وكانت تختار أماكنها التي تتمتع بالهدوء والاستقرار ويفضل أن تكون في أماكن نائية وخالية من السكان وعلى أبواب الصحراء وتراعي فرنسا الحرارة الصيفية والبرودة القاسية في الشتاء عذابا للمعتقلين واهنة للمحتشدين ويحيطها العدو بسياج من الأسلاك الشائكة، وتزرع القنابل والألغام من ورائها لكي لا يفر منها المعتقلون، ومن بين المعتقلات في الصحراء معتقل "أفلوا"، الذي يقع حاليا في ولاية الأغواط، وتختلف حياة المعتقلين باختلاف الإدارة التي تسيروهم وكانوا وكان المعتقلون يتعرضون للتعذيب النفسي لأنهم ليسوا مجرمين لكي يثبت في أمرهم³¹.

كانت الحصارات الفعلية تتجدد مرات كثيرة بسبب وقوع المعارك والكمائن والإشتباكات مما أدى بالسلطات إلى إقامة محتشدات مؤقتة للسكان، فقد ساهمت هذه الحصارات في خلخلة الوضع الاقتصادي من حيث توقف حركة التجارة وتعطيل الأعمال الفلاحية نتيجة لاحتجاز الأشخاص في المحتشدات لمدة طويلة فمثلا مدينة متليلي تراجع إنتاجه كما أن الأسلاك الشائكة تسببت في انقطاع التبادل التجاري³².

كما اقترنت هذه الحصارات بأعمال وحشية من نهب وسلب والإعتداء على الحرمات خاصة من قوات اللفياف الأجنبي، وقد ترتب عن ذلك وضع نفسي متوتر، وتسبب في كثير من حالات الإجهاض وإنخفاض معدلات النمو وكعينة من هذه الأعمال حصار مدينة القنطرة بقرية أيام 28-29-30 أكتوبر 1961م، حيث تم إخراج الرجال والنساء ونهبت الأملاك والبيوت وأجهضت حوالي تسعة وثلاثين امرأة (39) وإنتهك عرض ثماني فتيات³³.

ومن ذلك كذلك قمع الإدارة الفرنسية لأكثر من 1500 عامل من العمال البتروليين في جهة ورقلة ونقلوا إلى المحتشدات الموجودة في الشمال³⁴، كما كان يجبر السكان ترك أبواب منازلهم مفتوحة ليلا ونهارا لتمارس دوريات التفتيش إرهابها متى شاءت لا تميز بين امرأة حامل أو شيخ أو رجل أو طفل، مباح لرجالها انتهاك الحرمات على مرأى ومسمع من أفراد العائلة، وكذلك تأطير الأحياء بما يسمى "الدفاع الذاتي" والضغط على أسر المجاهدين بالاعتقال تارة والتعذيب تارة أخرى وبالإستفزاز في أهون الحالات وإرغام تلك الأسر على تقديم أبنائهم رهائن مقابل الأفراد الملتحقين بالثورة وإلحاق الضرر بممتلكاتهم التي تعرضت للنهب والتهديم، وهكذا فإن المواطنين قد فقدوا 80% من إبلهم وأغنامهم لأنها كانت تستعمل في إخفاء آثار أقدام المجاهدين في الأماكن الرملية.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تجاوزه إلى حد جمع السكان في مساحات العامة وعرض الأسرى وجثث الشهداء أمامهم إرهابا وانتقاما، وإرغام المواطنين على التقدم لفتح الطرقات الملعمة وإحاطتهم بالأسلاك الشائكة في القرى والمحتشدات وحفر قبورهم بأيديهم تحت أشعة الشمس ثم قتلهم، وحظر التجول في الليالي وأجزاء من النهار وإحصاء كل خيام البادية وتميزها بأرقام كبيرة حتى تسهل مراقبتها من طرف الطائرات، كما اتبع الإستعمار على المواطنين خطة التقتير في توزيع المواد الغذائية تجويعا لهم من جهة ومنعا من وصولها إلى المجاهدين من جهة أخرى³⁵، بالإضافة إلى ذلك تسليط المنظمات المناوئة مثل قوات بلونيس وخليفته عبد الله السلي التي كانت تقوم بذبح المعتقلين، وكذا منظمة اليد الحمراء (LA MAIN ROUGE)³⁶، ومنظمة الجيش السري (O.A.S) (L'Organisation de l'Armée secrete)³⁷، وقد تأسست هاتين

المنظمتين في إسبانيا لتباشر عملها داخل التراب الجزائري، وإثارة الفتن بين القبائل والعشائر وتسليح القوم والحركة.

ورغم كل ما ذكر لا يمكن تصور المعاناة التي لاقها سكان الصحراء، سواء ما تعلق بالإجراءات التي كانت تطبقها الإدارة الفرنسية على المواطنين؛ علما أن الصحراء كانت قبل الثورة ضمن المناطق العسكرية التي أنشأتها فرنسا، منذ دخولها إلى الجزائر وبالتالي لا حسيب ولا رقيب لما يقوم به الحكام من تعسف وإجرام³⁸.

4- مساعي فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية:

استهدفت فرنسا الإستعمارية فصل أكبر جزء من التراب الجزائري كنتيجة مباشرة للمسار الذي عرفته الثورة بعد 1956م ولتفصيل هذا الأمر استصدرت عدة إجراءات تشريعية وإدارية ووسطرت برنامجا اقتصاديا إستغلالا للثروات الإقتصادية، إلى جانب سلسلة من التدابير السياسية، الإدارية والعسكرية سعيا منها إلى إبقائها خارج دائرة المد الثوري؛ تمهيدا لما سيسفر عنه مستقبل الثورة الجزائرية.

1- الإعداد لفصل الصحراء:

لقد عبّر الكثير من الساسة الفرنسيين عن تمسكهم بالصحراء الجزائرية، إذا ما إستحال عليهم حل القضية الجزائرية، هذا الحرص البالغ على الإحتفاظ بالصحراء لم يكن عبثا بل فرضته عليهم دوافع وأسباب عديدة من بينها الأسباب الاقتصادية، وبعد أن تأكد للمستعمر ما تزخر به الصحراء الجزائرية من ثروات بترولية ومعدنية، أخذ يراوده حلم فصل الصحراء عن الجزائر، ولا سيما بعد أن انتشر لهيب الثورة التحريرية الذي راح يدخل اليأس إلى نفس المستعمر ويقطع أمله في شمال البلاد³⁹ فأخذ يتراجع نحو

الصحراء لإرساء امبراطوريته الجديدة، فمنذ سنة 1956م بدأت المشاريع الفرنسية تتضاعف واللجان الفرنسية تتضاعف واللجان الفرنسية والدولية تردد "الصحراء هي فرنسا" إلى غير ذلك من الإدعاءات كما ادعى "قي مللي" في 09 فيفري 1958 نداء حار أقسم فيه "إن فرنسا سوف تجند جميع قواها لكي تحقق معجزة الصحراء، إن إستغلال الصحراء هي المهمة الكبرى التي تقع على عاتق جيلنا ...".

وقد وافق المجلس الوطني الفرنسي يوم الجمعة 14 ديسمبر 1956م بأغلبية 376 صوتا ضد 160 على مشروع قرار لتكوين منظمة مشتركة للنواحي الصحراوية تلك الموافقة التي علق عليها "أريك ريون" بقوله: "إن المجلس الوطني بموافقته على هذا المشروع يكون قد أنار مستقبل الجزائر وإفريقيا الشمالية وإفريقيا الوسطى وفرنسا وأوروبا"⁴⁰ قد يعتقد البعض أن الغرض من هذه المحاولة (فصل الصحراء) كان محدودا على الثروات البترولية والإحتفاظ بها حكرا على الدول المستعمرة، نعم كان ذلك هو الوجه الظاهر للمحاولة ولكننا حينما نعود لمضمون تقرير "ماكس لوجان" الوزير الفرنسي للصحراء حينذاك تتضح لنا جليا الأهداف الحقيقية لهذه المحاولة التي كانت مرسومة على الأمد البعيد.

إن الوزير الفرنسي قد اعتبر أن تقسيم الصحراء في العهود الغابرة بين البلدان المتجاورة كان عملا تعسفيا، وإن الصحراء كانت منطقة عبور مجهولة أو مهملة من لدن الدول المجاورة بين الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية وإفريقيا الشرقية، ويرى الوزير الفرنسي وحدة الصحراء لا جدال فيها رغم إختلاف شعوبها والتي كانت خاضعة للاستعباد قبل التواجد الفرنسي على أن الشعوب التي لم تخضع للإستعمار تم إكتشافها وأصبحت فرنسية وبقيت جد وفية لفرنسا وأن المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية هي التي تضمن

لفرنسا استقلالها في مجال المحروقات، ويعتبر الصحراويين كمواطنين فرنسيين عليهم واجب المشاركة في إدارة شؤونها وفي تسير مصالحهم والهدف هو خلق حضارة جديدة وبطبيعة الحال وعلى حسب ما تقدم فلن تكون هذه الحضارة إلا فرنسية.

وهذا يبين أن الاستراتيجية المعتمدة على الأمد البعيد لمحاولة اقتطاع الصحراء الجزائرية عن الشمال وهو الأمر الذي كان يخطط له لبقية الأجزاء الأخرى من الصحراء في البلدان الإفريقية وكما قال الوزير الفرنسي فتصبح الصحراء قاعدة هامة وفريدة من نوعها تمكن الاستعمار الفرنسي من إحكام سيطرته على كل البلدان المجاورة ولما لا العودة إليها وإستعمارها من جديد⁴¹.

وفي الوقت الذي كانت تنطلق فيه هتافات مجنونة على غرار(من دنكرك إلى تمنراست) تتغنى بها جماعة تتوهم في غمرة الرقي السحرية أن مجرد ترديد الرغبة يكفي لتوليد الحقيقة، في ذلك الوقت كانت الحكومة الفرنسية والبرلمان الفرنسي يقيمان الطقوس ذاتها، فيتخيلون أن سن قانون وإصداره، يكفي لإسباغ الحياة على وهم خرافي، وعلى هذا النمط حاولوا أن يعلنوا أن الصحراء الجزائرية هي ارض فرنسية بشكل نهائي ورسمي وسيادي، وآخرون من رجال السياسة يرون أن فرنسا قد وضعت يدها على(مال متروك لا صاحب له) فالمسألة مسألة أرض خالية لا يقطنها أحد ولا بملكها أحد وأولئك المليون مخلوق بشري من أبناء صحراء الجزائر؟ إنهم غير موجودين بإرادة القانون ووقاحة الاستعمار!!⁴²

فبعد تهيئة الأرض السياسية والعسكرية والدبلوماسية وتخدير الرأي العام الجزائري والفرنسي والعالمي والمحافل الدولية لفصل الصحراء قامت رئاسة الجمهورية الفرنسية في 07/08/1957م، بإصدار مرسوم فصل الصحراء عن بقية التراب الجزائري وجعل كيان خاص للصحراء التابع

مباشرة لفرنسا حسب تصريحات القادة الفرنسيين من أن الصحراء فرنسية وجعلت لها وزارة خاصة مستقلة ماليا وسياسيا وإداريا تتلقى أوامرها وتعليماتها من قصر الإليزيه بفرنسا⁴³، وكانت تهدف فرنسا من وراء هذا الفصل إلى عدة أهداف، وهي كما يلي:

(أ) اقتصاديا: إن الصحراء الجزائرية تزخر بالمواد الأولية كالحديد والفحم والنحاس والزنك والرصاص والقصدير واليورانيوم، إضافة إلى الغاز الطبيعي والبتترول اللذان يعتبران رهانا لفرنسا، وقد عبر عن ذلك ديغول بقوله: "إن البترول هو فرنسا، ولا شئ غيرها"، فالرهان البترولي معناه الرهان الإقتصادي الديغولي، ويتمثل في تغطية حاجة الإقتصاد الفرنسي من الطاقة وتصدير الفائض إلى الخارج خاصة لأوروبا، ويهدف الحصول على إستثمارات والإستفادة من المساعدة التقنية الأجنبية في صناعة النفط والدخول إلى الأسواق البترولية العالمية، وقدمت مجموعة من التسهيلات المالية والجمركية لتحقيق ذلك⁴⁴.

(ب) سياسيا: إن الصحراء الجزائرية هي أداة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها، وبالتالي فإن فرنسا بارتكازها في الصحراء تبقى على إتصال بالبلدان الإفريقية بعد حصول عدد كبير منها على إستقلالها، وذلك للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية.

(ج) عسكريا: الحفاظ على المراكز العسكرية لإجراء التجارب النووية والفضائية التي شيدتها فرنسا، وهي ذات أهمية بالغة في إطار الصراع بين الشرق والغرب، وإستقلالية المنظومة العسكرية الفرنسية، وقد كشفت المجلة العسكرية الفرنسية في مارس 1959م حقيقة الإعتماد على الصحراء في المجال العسكري "إن فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من هذه الناحية، ناحية الحاجة إلى الميادين الشاسعة في الحرب الحديثة، نظرا لإتساع

الصحراء وقرىها النسبي من الوطن الأم، وهذه الوضعية الممتازة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا في تطوير دفاعنا الوطني نظرا لأهمية مشكل الصواريخ وإلى مدى إرتباطه بمبدأ التجارب"⁴⁵.

2- مناورات الرئيس الفرنسي ديغول لفصل الصحراء عن الشمال:

بعد الإحتلال الكامل للصحراء الجزائرية، أصبحت فرنسا تعتبرها حلقة ربط بين أرجاء الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا، ومع تصاعد حدة الثورة التحريرية الجزائرية المسلحة، أدرك الإستعمار أن الإستقلال بات وشيكا؛ فهرع لوضع مخططاته لفصل الصحراء عن الشمال وبمجيء ديغول⁴⁶ إلى الحكم زادت المناورات في كل الإتجاهات السياسية والعسكرية والإقتصادية.

فالسياسة الفرنسية في الصحراء كانت تهدف إلى فصل الجنوب الجزائري عن الشمال وإخضاعه إلى نظام عسكري خاص، بهدف التوسع في إفريقيا جنوبا، ومنافسة الدول الأوروبية بتكوين مواطن نفوذ لها. ولعل من أبرز المناورات التي سلكتها في سبيل تحقيق ذلك، نذكر منها:

1- المناورات السياسية:

قام ديغول في ديسمبر 1958م بزيارة إلى مدينة تقرت بصحراء الجزائر، ولعل إختياره لوحدة مترامية وسط الرمال لإلقاء خطابه لم يكن إعتباطا، بل كان من أجل نيل خيرات الجنوب ككنز دائم متخليا بذلك على الشمال بإسم الإستقلال، بل زاد تمسكه بها بعد ذلك، وقد إتبع في ذلك عدة أساليب لأجل فصلها عن شمال الجزائر.

أ- تغيير الوضع القانوني والإداري للصحراء:

على إثر اكتشاف بترول الصحراء في 10 جانفي 1957م، صدر قرار عن البرلمان الفرنسي يقضي بفصل الصحراء عن الشمال، وفي جوان من نفس السنة أحدثت الإدارة الفرنسية إدارة خاصة بالصحراء عين على رأسها ماكس

لوجان⁴⁷، وبموجب إجراء إداري صدر في 1957/08/07 ثم أحداث عمالتين بالصحراء بعد أن كانتا مقسمتين بين العمالات الثلاث⁴⁸، وفي أكتوبر 1957 أصبحت العمالتين تلحق مباشرة بفرنسا وأطلق عليها اسم الصحراء الفرنسية، ويمثلها وزير يقيم بفرنسا.

وفي عهد الجمهورية الخامسة قام ديغول بتعيين لويس جوكس⁴⁹ كاتب دولة لدى الوزير الأول يختص بالقضية الجزائرية وفضا الصحراء وأسندت هذه الوزارة إلى إدارة مركزية، بها مصلحة الشؤون الصحراوية وتتكون من ثمانية أعضاء، إضافة إلى ستة آخرين، وهي الهيئة العليا للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية⁵⁰ (OCSR) التي تهتم بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية وهي تابعة للإتحاد الفرنسي تحت إدارة موحدة.

وفي 1959/09/16 أعلن ديغول في خطاب له عن إقراره بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم في الولايات الاثني عشر، حيث قال "... إذا أبقاني الله حيا وأنصت الشعب لي بأن أطلب من الجزائريين في المحافظات الاثني عشر ماذا يريدون أن يكونوا في النهاية".

وهذا يعني استبعاد عمالي الساوره والواحات أي (الصحراء) ، كما أعلن عن دعوته للتفاوض لكن دعوته هذه لا تخلوا من مناورات لفصل الصحراء، ولكسب تأييد الدول الأجنبية قدمت فرنسا إمتيازات وإغراءات كبيرة من أجل الإستثمار في كل الصحراء⁵¹ وما يؤكد تعلق فرنسا بسياسة فصل ما جاء على لسان ديغول "الصحراء أرض عظيمة للمستقبل بين عالمين، عالم البحر المتوسط وعالم إفريقيا السوداء"⁵²، ستؤمنها من الآن فصاعدا لتصارع رمالها الحارقة، ولتفتح عهدا جديدا أمام الجزائري وإفريقي بين أمام فرنسا وأروبا⁵³ وكذلك ما قاله ميشال دوبيري⁵⁴ "الصحراء جزائرية، وستبقى إلى الأبد.

وفي 07/12/1960 صدر قرار وضعت فيه شروط للدخول إلى عمالتي الساورة والواحات وبترخيص من الحاكم العام الإداري، كما ينص بنده الأول على هاتين العمالتين، هما جماعات إقليمية تابعة للجمهورية الفرنسية إن الهدف من هذه الإجراءات الإدارية والتغيرات القانونية هو الإحتياط للمستقبل تمهيدا لفصل الصحراء عن الشمال في إضطرارها للإعتراف بإستقلال الجزائر وتضم ولاية الواحات، ومقرها الأغواط والدوائر الآتية:

- دائرة الأغواط: وتضم غرداية وقسم من البيض.
- دائرة ورقلة: وتضم الواحات وقسم من البلديات المختلطة بالواد.
- دائرة تقرت: وتشمل قسما من تقرت ومن حولها.
- أما ولاية الساورة ومقرها كلومب بشار وتضم قسما من عين الصفراء، وتنقسم إلى دائرتين:
- دائرة بشار: وتضم الدائرة المختلطة لكلومب بشار.
- دائرة أدرار: وتشمل بلديات توات وقورارة.

ب- مناورة الحكم الذاتي: "إنشاء جمهورية الصحراء المتحدة":

عرضت فرنسا على سكان الجنوب مشروع تقسيم الصحراء، وقد نوقش المشروع في المجلس الوطني الفرنسي خلال الدورة المنعقدة يومي 28 و29 جوان 1958م، حيث عرض "لوي جوكس" هذا المشروع، وفي سنة 1959 بدأت تعمل على تنفيذ المشروع مستعينة بأحد أعوانها الذي كلفته بمهمة تهيئة الزعامات المحلية وحشد التأييد للمشروع، وعقد أول إجتماع بالأغواط سنة 1959م الهدف منه إطلاع بعض الشخصيات المحلية والأعيان على المشروع وضمان تأييده، وفي نفس الفترة عُقد إجتماع آخر في سانت أوجين بالعاصمة خلال مأدبة غداء حضرها بعض أعيان منطقة الجنوب، وقد كثرت

الاجتماعات واللقاءات التي كانت سرية بين الإدارة الفرنسية وبعض النواب والأعيان الهدف من وراءها تهيئة الأجواء لمشروع الفصل.

كما رفعت فرنسا شعار "ثروات الصحراء لفائدة جميع الصحراويين"، وتنفيذا لهذه المؤامرة، لجأ ديغول إلى إغراء بعض الشخصيات الصحراوية لكسب تأييده لفكرة إقامة حكم ذاتي في الجنوب، والضغط عليهم لإقناعهم بهذا المشروع، لذا قام المندوب العام للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية ببرمجة زيارات متعددة إلى مختلف المناطق الصحراوية من أجل إعطاء دفع قوي للمشروع، ومن بين هذه الشخصيات التي تم الإتصال بها، نذكر:

الحاج باي آخموخ:⁵⁵ بدأت الاتصالات به منذ 1958، ثم تجددت بعد ذلك في سنة 1960؛ حينما زاره الوزير الأول الفرنسي "ميشال دوبيري" (Michel Debré) بتمنراست، وعرض عليه تنصيبه سلطانا على دولة صحراوية لمنطقة الطوارق بعد أن يتم منحها الإستقلال، ثم استدعي إلى باريس وعرضت عليه الفكرة من طرف ديغول شخصيا، ليكون سلطانا على الصحراء، إلا أنه رفض.

موقف حمزة بوبكر:⁵⁶ وقد سخرته فرنسا لاستمالة وجهاء الصحراء لقبولهم فكرة الفصل، حيث اجتمع بهم مرتين⁵⁷، وعرض عليهم فكرة إقامة دولة صحراوية، وكان الرفض صريح من الذين التقى بهم.

وفي خريف، اجتمع حمزة بوبكر بالنواب الجزائريين والفرنسيين للمجلس العملي، وحاول إقناع الحاضرين بضرورة الانفصال، وكشف عن لقاءه بديغول وما جرى بينهما من إغراءات وتطمينات حول هذه القضية، لكن النواب الصحراويين رفضوا.

وقد اتخذ حمزة بوبكر عدة أساليب لأجل تمرير فكرة الفصل بلغت إلى حد التخويف والإستعانة بالشرطة الفرنسية، كما فعل ذلك خلال الإجتماع

الثاني بأعيان الصحراء في أفريل 1961، حضرته 24 شخصية، ووالي الواحات، وحاول فك اعترافهم، لكنه لم يفلح.⁵⁸

موقف الشيخ إبراهيم بيوض:⁵⁹ حاولت فرنسا التأثير عليه لأنها شخصية علمية، تحظى بإحترام الميزابيين، وقد زار الوزير المكلف بالصحراء (أوليفي قيشار) منطقة ميزاب واجتمع مع الوجهاء والأعيان وكان منهم الشيخ بيوض⁶⁰، فقال قيشار للشيخ: إني مبعوث إليك من طرف ديغول للمفاوضة بشأن مستقبل الصحراء، فهي تملك الثروات الضخمة من الغاز والبتروول وهي متاخمة للجمهورية الإسلامية الموريتانية، وبذلك تكون جارة وصديقة لها، ونحن في عونكم جميعا."

كما أن الإدارة الفرنسية قد إستخدمت بعض وسائل الإعلام لنشر إشاعات حول قبول الميزابيين لفكرة إقامة دولة صحراوية، وذلك ما نشرته جريدة ليبرسيون libération إن وفدا من الميزابيين قدموا إلى باريس يطالبون بحكم ذاتي وقد طلب من الشيخ مباركة أو التعليق عن الخبر فكان رده إن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر.⁶¹

كما أن الإدارة الإستعمارية حاولت تمرير فكرة الحكم الذاتي على بعض رجال الطرق الصوفية، بل حاولت تنصيب شيخ الزاوية التيجانية بالقوة كزعيم على دولة صحراوية، لكنها لم تنجح في ذلك⁶²، فراحت تناور وتراهن على باب آخر.

ج- المناورة على المستوى الإعلامي والديبلوماسي:

منذ تولي ديغول الحكم توالى تصريحاته لكسب الرأي العام وإيجاد أنصار لسياسته في قضية فصل الصحراء، نظرا لأهميتها فقد قال (...يجب أن نقول إن البتروول من إختصاص فرنسا والغرب وسنحافظ عليه ولن ندعه)، وقد صرح ميشال دوبري:(...الصحراء فرنسية وستبقى إلى الأبد). وقال رئيس

الوزراء الفرنسي أمام الجمعية العامة سنة 1958 مايلي (...إذا كانت هنالك حاجة لإقناع الدين لا يقتنعون إلا بالأرقام فعليهم بالصحراء)⁶³.

وفي نفس الإطار كتبت المجلة العسكرية الإخبارية في شهر مارس 1959م: (فرنسا بحاجة إلى ميادين للحرب الحديثة، وهي قريبة من الوطن الأم ومرتبطة بميدان التجارب)، وأثناء زيارته لتقرت في ديسمبر 1958 قال ديغول: "الصحراء هي الأرض الواسعة التي تربط بين عالم البحر المتوسط وإفريقيا السوداء، وعالم النيل والبحر الأحمر"⁶⁴، كل هذه التصريحات الفرنسية للتدليل على أهمية الصحراء للسياسة الفرنسية ولتكريس فكرة التقسيم، واقناع الرأي العام الفرنسي كان التركيز على ثروات الصحراء مما جعل الفرنسيين يعلقون آمالا كبيرة عليها لحل مشاكلهم الإقتصادية، في يومي 28-29 جويلية صادق البرلمان الفرنسي على مشروع تقسيم الجزائر، وبذلك تمكنت الرأسمالية الفرنسية من الصحراء الجزائرية، لأن ضياعها يعني ضياع وجود هذه الشركات بالمنطقة⁶⁵، ولتحقيق الاعتراف الدولي حاول ديغول تنظيم زيارة إلى حاسي مسعود رفقة الرئيس السوفياتي خروتشوف، إلا أن هذه الزيارة ألغيت أعلنت جريدة "الكناراتشيل" الفرنسية حول تمارض الرئيس السوفياتي وإلغائه الزيارة، لأنه كان يرفض فكرة الصحراء فرنسية.

وعلى مستوى آخر، حاولت فرنسا جر الدول الإفريقية في هذه المشكلة، بإعتبارها كما تزعم أن الصحراء بحر داخلي تسكنه شعوب ساحلية لهم الحق في إستغلال خيراتها، فهي بذلك تريد أن تجعل منها مشكلة دولية، بعد أن سعت لدى دول المغرب العربي لأجل نقل بترول إيجلي عبر ليبيا وتونس، ويكون ديغول بذلك قد ضرب التعاون المغربي المحقق في طنجة والمهدية في جوان 1958م.

كما حاولت الدبلوماسية الفرنسية إقناع بعض الأفارقة حول إقامة دولة صحراوية، وقد أوكلت هذا المسعى لحمزة بوبكر، الذي زار النيجر رفقة الوزير الأسبق للصحراء "ماكس لوجان"، وذلك من أجل استمالة رئيس دولة النيجر (حماني ديوري) لتأييد مشروع الدولة الصحراوية فرد عليه قائلا: "لن أعين على خلق كاتنكا"⁶⁶ صحراوية في الجزائر"⁶⁷.

وهذا يكون ديغول قد لعب على كل الأوتار والمسارح، لأجل إيجاد سند، أو ملجأ من خلاله يستطيع أن يعطي صبغة شرعية تمكنه من تقسيم الجزائر.

1- المناورات الاقتصادية:

قامت عدة شركات بالبحث والتنقيب عن البترول وأنشأت شركة البحث وإستغلال البترول في الصحراء (C.R.P.S)، وتم إكتشاف الغاز سنة 1954 في جبل برغة قرب عين صالح، وفي مارس 1956م إكتشف البترول بمنطقة ايجلي، وهكذا تغيرت نظرة فرنسا حول الصحراء، وبدأت سياسة التقسيم للإحتفاظ بها لأهميتها الإقتصادية⁶⁸.

2- إكتشاف البترول ودوره في التقسيم:

يبدو أن الإصرار الفرنسي على الإحتفاظ بالصحراء نابع عن معطيات اقتصادية، تمثلت في إكتشاف البترول والغاز وما يؤكد ذلك ما جاء على لسان ديغول: (...أن احتفاظ فرنسا على أبارها البترولية في الصحراء وعلى مراكزها التجارية واجب وطني...)، وبذلك أصبحت فرنسا تعول على نفط الجزائر، وما يجلب من أموال للخزينة الفرنسية، ففي شهر مارس 1958م، بلغت عائدات الطن الواحد من البترول ألف فرنك قديم⁶⁹. وللمحافظة على هذا المكسب الاقتصادي عمد ديغول إلى مضاعفة القوات الفرنسية في الصحراء، كما قدم مشروع قسنطينة الخماسي (1959-1963م) معتمدا على البترول والغاز،

وهكذا ظهرت أهمية الصحراء في السياسة الإستعمارية، لأنها تدر عليها أموال طائلة تغذي الخزينة الدولة. مما أعطى دفعا قويا لفرنسا، من أجل تعويض النفقات التي خسرتها في حرب الجزائر، تطوير الصناعة العسكرية وإقامة التجارب النووية.

أ- التشجيع الفرنسي للاستثمار الأجنبي:

عمدت الإدارة الفرنسية إلى إصدار قانون يقضي بإمكانية إشراك الشركات الأجنبية في عملية استثمار الثروات الطاقوية، وذلك بموجب المرسوم التشريعي الذي ينص على:

- منح كامل الامتيازات للشركات البترولية المستثمرة في الصحراء بما في ذلك تخفيض الضرائب وان لا ترفع مدة طويلة⁷⁰.
- للشركات الأجنبية الحق في نقل البترول عبر الأنابيب إلى المكان الذي تريده.

- تكون أرباح البترول مناصفة اي 50% وذلك بالتساوي مع الشركات المحلية الفرنسية.

- في حالة النزاع توكل القضية إلى مجلس الدولة، وهو أعلى منظمة قضائية.

- ولحسم الخلاف فان رخصة البحث والتنقيب صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

إن كل الإغراءات والإمتيازات التي منحتها الإدارة الفرنسية كانت كفيلة بقطع أي تردد من الشركات الأجنبية لإيداع رؤوس أموالها.

وقد تهافتت على هذه العقود عدة شركات أجنبية وداخلية فرنسية للمساهمة بأموالها في التنقيب والاستثمار، وقد أعطتها الحكومة الفرنسية

رخص البحث والاستخراج مدة ثلاثين سنة، مع بقاء نسبة الأرباح ثابتة أي 50% في الخمس والعشرين سنة من مدة العقد.⁷¹

إن الهدف الحقيقي من هذا التشجيع، هو كسب المعسكر الغربي الإستعماري وإقناعه بأن الصحراء جزء من فرنسا⁷²، ولطمأنة المستثمرين أكثر عين ديغول "بول دولفري" خلفا للجينرال صالان على رأس الشؤون المدنية الجزائرية.⁷³

وقد نادى ديغول الدول المتاخمة للصحراء بالانضمام إلى مشروع الإستثمار وذلك ضمن مجموعة مشتركة للتنقيب عن البترول والغاز، وهو يعلم أن الدول الإفريقية ضعيفة لا تملك رؤوس الأموال الكافية للاستثمار، و إنما هدفه تدويل قضية الصحراء وأبعادها عن طموحات الثورة الجزائرية وإستغلال ثرواتها لمصلحة فرنسا.⁷⁴

ويستشف الباحث مظاهر ذلك في نصوص مذكرات ديغول حيث علق على ذلك قائلا: "...يجب أن تظل فرنسا متمتعة حاليا بالأموال الضخمة التي وظفتها لإكتشاف نفط الصحراء، واستثماره ونقله، وأن تضمن بالنسبة إلى المستقبل أفضلية خاصة فيما يتعلق بالتنقيب عن مصادر بترولية حديثة، وإستثمارها، ويجب أن تستمر كما كان مقرا، سلسلة التجارب الذرية والفضائية التي باشرنا بها في الصحراء، والتي تنطوي على أهمية بالغة، الأمر الذي يقتضي استبقاء جهازنا العسكري و الفني"⁷⁵. وخلال سنة 1960م تحولت سياسة فرنسا الإقتصادية، حيث ركزت المنظمة المشتركة لمناطق الصحراوية O.C.R.S وخفضت من نفقاتها على البناء القاعدي للتركيز على الإستثمار في ميدان الترقية للسكان في الصحراء وأهم المشاريع التي أنجزتها منها:

- تطوير الري والاستصلاح الزراعي خاصة في واحة المنيع، حيث استصلحت 30000 هكتار، وإنشاء واحة زلفانة بعد تفجير المياه الجوفية.
- إستغلال المياه الجوفية مع تكييف التقنيات الحديثة مع الطبيعة الصحراوية.
- قدوم الشركات الأجنبية لتنشيط الحركة التجارية، حيث بلغ عدد المحلات في ميزاب 485 محلا من بينها 47 محل للجالية اليهودية والأجنبية.
- تأطير الصحراء بمؤسسات إدارية واقتصادية توفر فرص العمل للسكان خاصة بعد تطور استغلال الغاز البترول.
- كما وفرت الإدارة الاستعمارية قروضا للمستثمرين في مجالات الري والكهرباء والسكن وصلت إلى 45% في حين كانت بين سنتي (1958-1959) لا تتجاوز 16.3%⁷⁶.

ج- مشروع استغلال البترول عبر الحدود:

- أولت الإدارة الفرنسية اهتماما كبيرا بمجال نقل البترول من الصحراء إلى أوروبا عبر أرض الجزائر أو عبر حدود الدول المجاورة ومن أهم المشاريع المقررة في هذا المجال:
- جانفي 1958م بداية إستغلال أول أنبوب نقل البترول من حاسي مسعود نحو تقرت على طول 170 كلم بقطر صغير مبدئيا 25سم ليضخ البترول الذي ينقل عبر صهاريج القطار نحو بسكرة بمعدل سنوي وصل إلى 600 ألف طن، ثم إلى ميناء سكيكدة⁷⁷.
- خط حاسي مسعود بجاية، وتم عبره نقل ما يقدر بـ 08 ملايين طن سنة 1961م.
- خط حاسي الرمل غليزان نحو وهران، أنجز في جويلية 1961م.
- خط حاسي العقرب إلى حاسي مسعود أنجز في ماي 1961م.

- إلى جانب خط آخر يربط حقول أوهانت بحاسي مسعود.
ولأجل مضاعفة الإنتاج وإعطاء عملية دفع لنقل النفط، تم الإتفاق مع شركة ترابسا الفرنسية لمد أنبوب عالي القدرة من حقل إيجلي إلى منطقة فورسان يمر عبر الأراضي التونسية إلى خليج قابس، بعدما كان مقرر يمر على الأراضي الليبية التي رفضت تضامنا مع الثورة الجزائرية.
كما إهتمت الحكومة الفرنسية بنقل البترول والغاز إلى أوروبا، بمد أنبوب عبر البحر المتوسط، مما إستوجب على الفرنسيين مضاعفة طاقات إستقبال الموانئ الفرنسية وتطوير الأسطول النفطي، حتى يتسنى له إستيعاب الكميات الهائلة من النفط الجزائري التي وصلت إلى 2.84 مليون طن سنة 1960 بعدما كانت 1.88 مليون طن سنة 1958م، كما تم إنشاء شبكة هيرتيرة ديكامتريّة، وذلك بتنصيب محطات إرسال وإستقبال بين كل 200-300 كم مهمتها الربط الدائم بين القواعد النفطية ومصالحها بالشمال وفرنسا، كما جعلت للشركات شبكة خاصة من أجهزة الراديو لربط الإتصال بين القواعد النفطية وعواصم العمال الصحرّاء وباريس⁷⁸.
وكل هذا من أجل حماية المنشآت النفطية وأنابيب البترول والغاز الممتدة عبر الحدود والبحر عبر أوروبا.

3- المناورات العسكرية:

لأجل كسب رهان فصل الصحراء عن الشمال، دعمت فرنسا مخططاتها السياسية والإقتصادية وذلك عن طريق تكثيف وجودها العسكري في الصحراء، متبعة في ذلك عدة أساليب:
أ- المراقبة العسكرية: قامت فرنسا بعدة إجراءات لأجل حماية منشآتها النفطية والحد من عمليات جيش التحرير وذلك من خلال:

- حرص السلطات الاستعمارية على ضبط الوضعية الأمنية في كل الجهات المتاخمة للصحراء، وهذا لرصد التحركات الجارية على خط الفاصل بين تل الجزائر وصحرائها والمتمثل في جبال الأطلس الصحراوي الممتدة من مرتفعات جبل عمور غربا إلى جبال لأوراس شرقا⁷⁹.
- تعيين القائد الأعلى للصحراء لمراقبة الوضع الأمني وهو يتبع مباشرة وزير الحربية.
- الزيادة في عدد الجنود وليفرتج من 19000 جندي سنة 1958 إلى 30000 جندي سنة 1962.
- تكليف جنرالين لقيادة القوات الفرنسية وهما في نفس الوقت عاملين الواحات والساورة.
- الزيادة في عدد مكاتب الشؤون الأهلية⁸⁰.
- تشكيل ما يعرف بجيش الصحراء.
- ومن بين الإجراءات الأمنية للمراقبة العسكرية التي تدل على حرص الحكومة الفرنسية، قامت بتجنيد الكثير من الوحدات من بينها:
 - وحدة الخيالة والمهاري، والتي كانت مهمتها ترتكز أساسا على مراقبة تحركات البدو، وجمع المعلومات، ومعرفة حياة الأعراس والإطلاع على نشاطاتهم وقطع إتصالهم بالثورة ويتميز هذا الفريق بقدرته على الانتقال وإجتياز كل المسالك الوعرة.
 - الوحدات ذات المحرك، وتسهل هذه السيارات لقطع مساحات صحراوية في وقت قصير نسبيا، كما أن حمولتها للذخيرة والمؤن كبيرة.
 - إنشاء المناطق المحرمة بالجنوب في مساحة تقدر بـ 6000 كم² (شبكة متليلي والمنيعية).
 - تجنيد البدو لتقصي الأثر.

- تسخير المظليين وطائرات المراقبة لكل التحركات⁸¹.
 - الإكثار من الأبراج على الطرق الصحراوية التي ما يزال الكثير منها حتى اليوم شاهد على ذلك وللحرص على إحكام سيطرتها على أراضي الصحراء الشاسعة، أنشأت مناطق المراقبة العسكرية الثابتة وهي مناطق محرمة وتمتد من الغرب إلى الشرق عبر مرتفعات عمور وقصور أولاد نايل والحدود التونسية والليبية على امتداد أنابيب النفط المنطلقة من حقل إيجلي، وقد صدرت الأوامر من قائد القطاع العسكري بالأغواط بإطلاق النار دون إنذار على كل متحرك في هذه المناطق، ولحماية هذه المؤسسات قامت بتنظيمات داخلها وتحمل مسؤولية الأمن.

- رئيس المصلحة المدني: الذي عليه مراقبة العمال الجزائريين.
 - مسؤولية محافظة الشرطة وقائد الدرك: المراقبة المستمرة للعمال الجزائريين والإفادة بالمعلومات عن كل عامل.
 - مسؤولية قائد حرص نقاط المراقبة الحساسة للمؤسسة ويتولى مراقبة العمال في أي وقت وتفتيشهم واستنطاقهم⁸².

ب- إقامة القواعد العسكرية:

كثّف الإستعمار الفرنسي من إقامة المراكز العسكرية؛ ليتمكن من إحكام قبضته على المناطق الصحراوية من أهمها:
 - أقاليم الدفاع أو مناطق التنسيق الصناعي العسكري وتكون بالقرب من المنشآت الصناعية لتعزيز الأمن وحماية المناطق الحيوية الإقتصادية وإقامة هياكل توهم المجاهدين بوجود قواعد بترولية أو ورشات صناعية وهي للتضليل والتمويه وكل هذا من أجل حماية وتأمين النفط للسواحل الجزائرية.

أما مسؤولية مراقبة العمال فقد وضعت على عاتق الشركات البترولية التي هي بدورها قامت بما يلي:

✓ منع الدخول للمناطق الحيوية إلى برخصة من الإدارة الفرنسية لتكون الصحراء قاعدة خلفية، وامتدادا للحلف الأطلسي تم إنشاء قاعدة (كلومب بشار) وهي منطقة عسكرية نووية إضافة إلى قاعدة الكويف، وقد أطلق على هذه القواعد إسم (مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي Z.O.I.A)⁸³، وهو العنوان الرسمي الذي أخفت فرنسا ورائه الهدف الحقيقي من هذه القواعد والمتمثل في مخادعة الأفارقة بإسم التطوير الصناعية في البلدان الإفريقية.

ولم تقتصر القواعد العسكرية على المناطق الصناعية والحيوية فقط، بل تعدى ذلك إلى الدول المجاورة، بإشراف المخابرات الفرنسية وهذا لإحباط كل عمل ثوري بما في ذلك منع تسرب الأسلحة، حتى تكون الصحراء أرضا مثالية تؤمن الإستثمار، وإقامة التجارب النووية لخلوها من السكان كما يزعم الفرنسيون، لذا اندفع الاستعماري للحفاظ عليها وتوفير الأمني بها، حتى يضمن نجاح أنشطته النووية وينضم إلى دول التصنيع النووي.

4- المواقف الوطنية من فصل الصحراء الجزائرية:

- الموقف الوطني الجزائري: كانت إستراتيجية فرنسا في فصل الصحراء عن الشمال أو عن بقية الوطن بمثابة جبهة جديدة وخطيرة جدا فتحت ضد الثورة الجزائرية والتي لا يمكن الفصل بينها وبين مختلف المحطات الاستعمارية الفرنسية الهادفة إلى تصفية الثورة الجزائرية بجميع الوسائل داخل وخارج الوطن⁸⁵، ومن أجل ذلك أصرت الثورة الجزائرية على القتال على واجهتين هما إستقلال الجزائر والقضاء على عملية الفصل هاته⁸⁶، وقد واجهت الثورة الجزائرية المناورات الفرنسية الرامية لفصل الصحراء بإنتهاج

أسلوبين لإفشالها أولهما التحرك على المستوى الدبلوماسي العالمي وثانيهما تصعيد العمل المسلح وتجنييد الرأي العام الداخلي⁸⁷.

أ/ المستوى الدبلوماسي: تحركت الدبلوماسية الجزائرية لشرح الوضع في الجزائر، وتوضيح موقفها من قضية التجزئة فأرسلت مذكرة مؤرخة في تونس بتاريخ 1961/06/30م للدول الإفريقية تشرح بواسطتها الموقف الجزائري المبدئي وتكشف السياسة الفرنسية⁸⁸، كما وجهت رسالة تحذيرية للشركات البترولية التي أبرمت اتفاقيات مع الحكومة الفرنسية، وادعا رئيس الحكومة المؤقتة في شهر جانفي 1959م تصريحاً جاء فيه: "إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تؤكد من جديد على حقوق الشعب الجزائري الثابتة في الصحراء التي هي جزء من الجزائر، وهي تنكر على كل أحد إمتلاك التراب الجزائري باب عنوان ولأي مدة هي تعتبر الإتفاقيات المتعلقة باستثمار موارد الصحراء لاغية...".

وفي تصريح للحكومة المؤقتة أكدت فيه من جديد الشعب الجزائري بوحدة ترابه الوطني، ومناهضتها بكل قوة لتقسيم التراب الوطني بجميع الوسائل الممكنة وأعلنت خلال هذا التصريح بجعل يوم 1961/07/05 يوما ضد التقسيم واختتم التصريح بتوجيه نداء إلى شعوب وحكومات البلدان الشقيقة والصديقة لتعرب بذلك في ذلك اليوم بصورة ايجابية على مساندتها للشعب الجزائري في كفاحه من اجل استقلاله الوطني وحدة ترابه⁸⁹.

وفي المجال الإعلامي، قامت صحافة الثورة العربية والفرنسية بكشف المؤامرة الفرنسية على الوحدة الترابية، وصدر كتاب محمد بجاوي "الثورة الجزائرية والقانون" بمدينة بروكسل البلجيكية باللغة الفرنسية، والذي فنّد فيه مزاعم فرنسا حول الصحراء.

كما أصدر مركز الإعلام العربي بجنيف السويسرية كتاب "الجزائر الصحراوية" يحتوى على قسمين الأول يتعلق بالجانب القانوني للصحراء والقسم الثاني يشمل مجموعة مقالات التي ظهرت في جريدة المجاهد، وبعض آراء وأقوال الزعماء الجزائريين حول مسألة تجزئة الجزائر⁹⁰.

ب/ المستوى الداخلي:

إن الاستراتيجية التي إعتمدتها الثورة لإفشال مشروع التقسيم كانت كفيلة بتحقيق نتائج باهرة أرغمت الحكومة الفرنسية على مراجعة حساباتها⁹¹؛ فقد عملت الثورة على توسيع نشاطها العسكري إلى أقص مناطق الجنوب الجزائري وذلك بفتح جهات جديدة حتى تثبت بأن الوجود الثوري يشمل كامل التراب الوطني⁹²، ومن ذلك إمتداد العمل الثوري بفضل العديد من البعثات وفي مقدمتها تلك التي تضم محمد جغابة ومزيان صندل ورايح عجمان وغيرهم وتلك التي تضم محمد الروية وعثمان حامد وإبراهيم حليلو وغيمهم التي أرست قواعد التنظيم الثوري في القرارة وبريان والمنيعه وعين صالح وحتى تمرست، كما أقيمت إتصالات منتظمة من واد ريغ و ورقلة⁹³، كما إنطلقت وحدات من جيش التحرير من جهات الحدود المغربية وإستمرت بالتوغل جنوبا إتجاه تيميمون، تاغيت، بني عباس، العبادية، حيث حدثت عدة اشتباكات مع الجيش الفرنسي، وقد اعترفت السلطات الفرنسية الرسمية بأهمية تلك الاشتباكات والخسائر المادية والبشرية التي ألحقت بالجانب الفرنسي.

كما دفعت وحدات جيش التحرير المتمركزة في الجنوب بتوجيه ضرباتها العسكرية ضد المصالح الاستراتيجية الفرنسية التي تربك القيادة الفرنسية⁹⁴.

وفي أيام 6-7-8 نوفمبر 1957م هاجمت قوات جيش التحرير في شمال تيميمون على قافلة فرنسية تحمل الأدوات الثقيلة لتفتيش عن البترول ومعها

عدد كبير من الإختصاصيين في التنقيب عن النفط مما بعث الإضطراب في صفوف العدو الذي لحقته خسائر كبيرة في العتاد والأرواح بالإضافة إلى هجوم يوم 1957/09/21م على حافلات النفط بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية، فأُسفرت عن تحطيم حافلتين للبترول⁹⁵.

كما أعلنت جبهة التحرير الوطني عن إضراب عام وطني يوم 1961/07/5م للإحتجاج على سياسة الفصل، وقد حملت في المظاهرات شعارات "الصحراء جزائرية"، وشملت عملية الإحتجاجات مدن عديدة في الجزائر، كالجزائر العاصمة وقسنطينة، والبليدة، وجيجل، وسطيف، وباتنة، وبجاية، وسكيكدة، وعنابة، وغيرها، وهو اليوم الذي إجتمع فيه مجلس الشيوخ الفرنسي لمناقشة هذه المسألة أي التجزئة، مما أدى بأحدهم إلى القول أن الحكومة المؤقتة الجزائرية تزعم القيام بمظاهرة ضد التجزئة وهذا غير حقيقي⁹⁶.

كما خرج سكان الصحراء يطالبون بالوحدة الوطنية وأن الصحراء جزائرية، وكان أشهرها مظاهرة مدينة غرداية في سبتمبر 1961م، ومظاهرة تقرت 1961م، ومظاهرة ورقلة 1962/10/28م⁹⁷، هذه الأخيرة التي تزامنت مع زيارة الوفد الفرنسي يوم 27 فبراير 1962م، والتي أرغمت فيها الجماهير وزير فرنسا المكلف بالصحراء على العودة من حيث أتى، بعدما كان يعتزم الإجتماع بجماعة حمزة بوبكر، وقد حققت جبهة التحرير الأهداف التي قصدها من جعل يوم 07/05/ يومًا وطنيًا ضد التقسيم⁹⁸.

كما أعطت هذه المظاهرات دعماً للمفاوضات الجزائرية عشية دخوله المرحلة الأخيرة من المفاوضات، وأحببت جميع مناورات الاستعمار الفرنسي في الداخل والخارج، و برهنت للرأي العام على مدى تمسك سكان الصحراء بوحدة التراب الجزائري.

4- الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية:

كانت قضية الصحراء سببا في إيقاف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية مرات عديدة، وذلك للمحاولات الفرنسية للتشبيث بملكية الصحراء، ولقد كان موقف الحكومة المؤقتة في هذا المجال واضحا، وهو لا لإيقاف القتال ولا إستقلال دون إعتراف فرنسا بالوحدة الوطنية للجزائر شمالها وجنوبها وحدة لا تتجزأ⁹⁹.

وقد أسفرت هذه النزعة لدى الإستعمار (الفصل) على معارك خاضتها الثورة الجزائرية وأطالت من زمن الثورة، كما أظهرت إستماتة في الدفاع عن كل الأراضي الجزائرية دون أن تفرط في أدني شبر و من حيث صلاية المواقف والمبادئ المستمدة من بيان أول نوفمبر 1954م والتي تمسك بها المفاوضات الجزائري¹⁰⁰، ولعل إنتصارات الثورة الجزائرية كانت عاملا حاسما في التعجيل بسير المفاوضات¹⁰¹.

من بين لقاءات التفاوض بين قادة الثورة وفرنسا التي ذكرت فيها قضية الصحراء هو لقاء "لوسيرن" بسويسرا في نهاية 1960 بين أحمد بومنجل والطيب بوالحروف، وممثل فرنسا جورج بومبيدو و هوبيرلويس وادعت فيه تسليم "إستقلال الجزائر دون الصحراء" ولكن هذا اللقاء لم ينجح؛ بسبب إعتراف الفرنسيين بمبدأ استقلال الجزائر الناقص السيادة على معظم أرضها وهي مسألة مبدئية في دبلوماسية الثورة الجزائرية¹⁰².

لقاء نيوشاتيل 1961/03/05م: حضره كل من رضا مالك وسعد دحلب والوسيط السويسري "لونغ" على أن هذا اللقاء بين عمق الخلاف وعدم تطابق وجهات النظر بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، فقد صرح "بومبيدو": الهدنة-بقاء قاعدة المرسى الكبير تحت السيادة الفرنسية- الصحراء تحت سيادة فرنسا كذلك.

لكن الوفد الجزائري رد وبحزم ((لا هدية حتى وان دامت المفاوضات شهورا أو سنوات وأكد السيد بومنجل، أن الصحراء جزء من التراب الجزائري، ولا يمكننا بأي حال من الأحوال التفريط في شبر واحد منها))¹⁰³. وكان ذلك إيذانا بفشل المفاوضات وتوقفها، لأن فرنسا قد أخلت بمبدأ السيادة الوطنية ووحدة التراب الجزائري.

مفاوضات إيفيان: أعلنت الحكومة المؤقتة في 3 مارس 1961م أن وقف القتال لن يتم إلا بالمفاوضات بين الحكومتين وقد اتفقتا على بدأ المفاوضات في إيفيان ابتداء من 20 ماي 1961م لتستمر إلى 13 جوان من نفس السنة¹⁰⁴ وانطلقت المفاوضات على العاشرة و45 صباحا بحضور الوسيط السويسري "لونغ"، حيث عرض الوفد الفرنسي المتمثل في شخصية جوكس مقترحات حكومته، المتضمن:

- الهدنة ووقف العمليات العسكرية.

- قانون امتياز للأوروبيين¹⁰⁵.

- وأخيرا تقرير المصير للثلاثة عشر مقاطعة في الشمال دون الصحراء، فحسب جوكس فمسالة الصحراء تمس عدة دول ونحن مستعدون أن نتشاور معهم ومع الجزائر عندما تصبح دولة مستقلة.

لكن أخذ السيد كريم بلقاسم الكلمة بعده، حيث قال: "إن المشكل المطروح هنا، هو قضية تصفية كاملة للإحتلال... ثم أضاف كيف يمكننا قبول جزائر دون 5/4 من ترابها الوطني" فتوقفت المفاوضات يوم 13/06/1961م بعد رفض الوفد الجزائري المطالب الفرنسية¹⁰⁶.

محادثات لوغرين 1961/07/28م: يقول السيد سعد دحلب أن الإتصالات بين الحكومتين لم تتوقف بعد مفاوضات إيفيان الأولى حيث كان يصل عدد كبير من مبعوثي ديغول أو وسطاء على شكل رسائل، هكذا التقى

الوفدان بواسطة لونغ السويسري في مدينة لوغرين السويسرية يوم 20/07/1961م إلى غاية 28/07/1960م وبدأ واضحاً أن فرنسا لم تغير من نظرتها تجاه الجزائر لتفتتها إلى كيانات وفصل الصحراء والإستحواذ على خيراتها الباطنية ويذكر الوسيط السويسري لونغ أن كريم بلقاسم أوقف المفاوضات حينما قال "لا يمكننا مواصلة المحادثات مع طرف لا يعترف بسيادتنا على الصحراء" ويضيف السيد لونغ أن الجزائريين لم يتنازلوا عن مبادئهم ففشلت الندوة من جديد بعد ستة أشواط من المحادثات أخذت قضية الصحراء حصة الأسد فيها.

- محادثات بال 1961م: كانت محادثات بال في 09/11/1961م بعد تصريح ديغول يوم 05/09/1961م "ليس هناك جزائري لا يعتقد أن الصحراء يجب أن تكون من الجزائر..." رغم أن هذا التصريح كان غامضاً لكن كان هناك تقدماً إذ مبدأ السيادة على الصحراء قد إعترف به أخيراً، فانطلقت المفاوضات من جديد في بال السويسرية 28/10/1961م، فقدم الفرنسيون نصوصاً واقتراحات، ورد الجزائريين على ذلك باقتراحات عملية أخرى¹⁰⁷.

- مفاوضات ليروس من 10 إلى 18/02/1962م: كانت هذه المفاوضات على الأراضي الفرنسية في 10/02/1962م حضره كريم بلقاسم وأحمد يزيد ورضا مالك من الوفد الجزائري أما الجانب الفرنسي نجد جوكس وروبرت براون، تمت فيه مناقشة كل المواضيع التي بقيت محل خلاف بين الطرفين بما في ذلك قضية الصحراء، ففرنسا لم تعد تدافع عن الصحراء الفرنسية إلا أن جوكس كان قوياً في انتزاعه لبعض الأشياء مثل: "الإستغلال المشترك للثروات الطبيعية والمعدنية وفي مقدمتها البترول والغاز وبقاء القاعدة العسكرية النووية بصحراء رقان مدة تحت سلطة فرنسا"¹⁰⁸ وهكذا افترق الطرفان يوم 18/02/1962م على الساعة الرابعة صباحاً بالإتفاق على وقف القتال،

القضايا العسكرية، التعاون الإقتصادي والثقافي، ورجع الوفد إلى تونس لعرض ما توصل إليه اللقاء على الحكومة المؤقتة ثم على المجلس الوطني للثورة الجزائرية.¹⁰⁹

5- مفاوضات إيفيان الثانية 03/07 إلى 18/03/1962م:

بعد موافقة مجلس الثورة الجزائرية بالأغلبية على مسودة "ليروس"، اتفقت الحكومتان عن طريق الوسيط السويسري على تاريخ الندوة العلنية الرسمية يوم 1962/03/07م في مدينة إيفيان على حدود سويسرا.

فحسب رضا مالك أن لقاءات إيفيان، كانت عبارة عن تبيض كل ما تم التوصل إليه في "ليروس"، وفي 18/03/1962م على الساعة 5 و30د، وقع كل من كريم بلقاسم، وجوكس على نص اتفاقيات إيفيان ووقف القتال¹¹⁰.

وتعتبر قضية الصحراء الملف الحساس والشائك، الذي كان يبطئ سير المفاوضات بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية؛ فبالنسبة للجزائري هي قضية سيادة ووحدة ترابية كثيرا ما دافع عنها الجزائريون، أما بنسبة لفرنسا؛ فهي قضية إحتلال وأرض لا بد من إستغلالها وإستغلال خيراتها، خاصة بعد إكتشاف البترول والغاز، وفيما بعد قاعدة عسكرية لتجارها النووية، لكن رغم أن الجزائريين إنتصروا في هذه المفاوضات إلا أنهم لم يتفطنوا إلى مكر المستعمر من خلال إدراجه مقترحين هما إستغلال خيرات الجزائر الباطنية، والأخطر من ذلك إستعمال الصحراء قاعدة عسكرية نووية.

وهكذا عملت فرنسا الإستعمارية بكل ما تملك من عتاد وعدة أن تفصل الصحراء عن الشمال، والتي ظلت تناضل كثيرا من هذه القضية من محاولة إستمالة سكان الصحراء وكسب ودهم في هذه القضية، ورفض كل الإغراءات المقدمة في سبيل ذلك.

وقد كان من أهم الأسباب التي أدت إلى إمتداد فترة المفاوضات؛ إذ تمسك المفاوضون الجزائريون بالإستقلال التام للقطر الجزائري غير أن الفرنسيين أرادوا الإنفصال، أي فصل الشمال عن الجنوب، وهذا ما رفضه الجزائريون؛ إذ ظلت فرنسا متمسكة بالصحراء الجزائرية إلى آخر نقطة من المفاوضات.

وفي مقابل ذلك كانت الثورة والشعب من خلفها صامدة في وجه كل تلك الخطط والأساليب الإستعمارية، حيث تمكنت الثورة التحريرية الجزائرية من إسقاط العديد من الحكومات، من سنة 1954-1958م، وبذلك أسقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة، والتي جاء على إثرها الجمهورية الفرنسية الخامسة والتي تمكنت الثورة من الوقوف في وجهها، رغم كل المعاناة التي عرفتھا خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى هذا تمكنت الثورة من إجبار السلطة الفرنسية بالإعتراف بقوة الثورة الجزائرية وبجبهة التحرير الوطني.

إن لجوء فرنسا إلى طاولة المفاوضات، جاء نتيجة الخسائر التي تكبدتها في الأرواح والعتاد... وقد اعترفت في الأخير بإستقلال الجزائر بما فيها الصحراء، لكن هذا الإستقلال لم يكن ليكون، لأن فرنسا اشترطت بقاء بعض قواتها في الجزائر، خاصة وأنها كانت تحتكر صناعة البترول؛ وبالتالي بقيت مهيمنة على المراكز الهامة والحيوية، والتي لم تتمكن الجزائر من إرجاعها إلا بعد فترة من الزمن.

وكانت القضية الجزائرية محل خلاف عميق، و دائم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الحكومات الفرنسية فبالنسبة للجزائر، فهي تعتبر أنها قضية سيادة ووحدة تراب الوطن و مبدأ مقدس لا يمكن التخلي عنه، أما بالنسبة للطرف الفرنسي فإنها قضية إحتلال لتبعية بدأت منذ القرن التاسع عشر فهي من اكتشفاتها.

وخلاصة القول، أنه بالرغم من كل تلك المحاولات التعسفية للسلطات الإستعمارية، والتي اتخذت كل ما تملك من إمكانيات مادية وبشرية لفصل الصحراء عن الجزائر، لكن إيمان الشعب الجزائري بقضيته مكنته من إحباط كل خططها وإستراتيجيتها.

ويمكن القول في ختام هذا البحث، أنه لا يزال هناك الكثير من الغموض يحيط ببعض الحقائق عن السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بصفة عامة، وعن الصحراء الجزائرية بصفة خاصة، والتي نتمنى أن تلقى المزيد من التعمق في البحث والدراسة مستقبلا.

الهوامش:

1. إبراهيم مياسي: توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996م، ص 29.
2. راجع: إبراهيم مياسي: الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934م، الجزائر، دار هومة. 2005م. بوعزيز يحي: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999م.
3. الهادي درواز: الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962م، دار هومة، الجزائر، ص 128.
4. سامية خامس وآخرون: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2004م، ص 37.
5. عبد المجيد شيخي: الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال (فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الأبيار، الجزائر، د.ت.، ص ص 218-219.

6. محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961 ، ترجمة علي الخش، دار
الرائد للكتاب، الجزائر 2005م، ص ص 299-302.
7. انظر أيضا: محمد عبد الحليم بيثي: تطور الثورة الجزائرية في ناحية غرداية
1954-1962م، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر،
جامعة الجزائر، 2001/2002، ص 27.
8. الهادي درواز: مرجع سابق ، ص ص 33 - 34 .
9. بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط1، دار
النفائس، بيروت ، لبنان، 1984م، ص ص 148-149.
10. راجع: جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،
منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996م، الفصل المتعلق
بالسياسة الفرنسية بالجنوب الجزائري.
11. سامية خامس وآخرون : مرجع سابق ، ص 39 .
12. بسام العسلي: المرجع سابق، ص 149 .
13. مجلة أول نوفمبر: مرجع سابق، ص 96.
14. في هذا القانون تم تحديد الوضع القانوني العسكري وتحديد الميزانية لمناطق
الجنوب.
15. بسام العسلي: مرجع سابق، ص 150 .
16. محمد العربي الزيري: (ديغول... و الصحراء)، المركز الوطني للدراسات...، مرجع
سابق، ص 45 .
17. سامية خامس وآخرون : مرجع سابق، ص 41.
18. مجلة أول نوفمبر: مرجع سابق، ص 96 .
19. Journal Officiel de la République Française, du 11 janvier 1957, p578.
20. سامية خامس وآخرون : مرجع سابق، ص 42 .
21. عبد السلام بوشارب: الهقار أمجاد وأنجاد، المؤسسة الوطنية للاتصال
والنشر والإشهار، الرويبة، الجزائر 1995م، ص 140.
22. بسام العسلي: مرجع سابق، ص 146.

23. عبد المجيد شيخي: الإدارة الفرنسية في الصحراء الجزائرية حتى الاستقلال (فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر(د.ت)، ص ص 220-221.
24. الهادي درواز: مرجع سابق، ص. 88.
25. المرجع نفسه، ص 87.
26. المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير حول أحداث الثورة بولاية غرداية للفترة ما بين 1959-1962م، المصادق عليه في الندوة الثالثة، 09/10/1986م، ص ص 23-24.
27. نفسه، ص 19.
28. أحمد صغيري: أنواع التعذيب الجسدي الاستعماري في الجزائر خلال الثورة التحريرية الكبرى، ضمن كتاب سياسة التعذيب الاستعمارية إبان الثورة التحريرية وتداعياتها المعاصرة، تحت إشراف أ.د. محمد مجاود، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 1427هـ/2006م، ص ص 217-203.
29. المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير حول أحداث الثورة بولاية غرداية للفترة ما بين 1959-1962، المصادق عليه في الندوة الثالثة في 09/10/1986، ص ص 29.
30. الهادي درواز: مرجع سابق، ص 89.
31. محمد الطاهر عزاوي: ذكريات المعتقلين، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الروبية، الجزائر، 1996، ص 13.
32. المرجع السابق: ص ص 15-17.
33. محمد عبد الحليم بيثي: مرجع سابق، ص. 151.
34. عبد القادر ماجن: "حصار مدينة القارة سنة 1961م"، مجلة أول نوفمبر، العددان 24-25، جانفي 1991م، ص ص 17-18.
35. بيوض إبراهيم بن عمر: أعمال في الثورة، الزيتونة للإعلام والنشر، باتنة، الجزائر 1990، ص 53.

36. المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير حول الثورة بولاية غرداية ،مرجع سابق، ص.ص. 27-28.
37. منظمة اليد الحمراء : تشبه منظمة الجيش السري، وهي تجربة مماثلة لعملية الزرق في الولاية الثالثة، وكان عناصرها من الحركي ومن قدماء الجيش الفرنسي ووجهاء العائلات المرتبطة بفرنسا وقد تركت أثارها الشنيعة في ولايات البيض- وسعيدة وغيرها وقامت باعتقال المثقفين خاصة.
38. هي منظمة إرهابية فرنسية أسست في 11 فبراير 1961م، بعد لقاء مدريد بين جون جاك سوسيني وبيير لاغيار، وهي تضم المواليين لأطروحة الجزائر الفرنسية l'Algérie française بالاعتماد على العمل المسلح. أول ظهور لعلامة OAS، كان على جدران الجزائر العاصمة مصحوبة بشعارات "الجزائر فرنسية وستبقى فرنسية" لمعرفة جوانب من حقيقة هذا التنظيم، أنظر: رايح لونيبي: "عنف منظمة الجيش السري جزء من إرهاب الاستعمار"، في جريدة الخبر، يومية إخبارية مستقلة، الجمعة 01 نوفمبر 2013م.
39. الهادي درواز: مرجع سابق، ص. 85.
40. عبد السلام بوشارب: مرجع سابق، ص. 140.
41. أنظر: جريدة المقاومة الجزائرية: إذا كانت الجزائر ليست فرنسا فإن الصحراء فرنسية، عدد يوم 11/03/1957، وزارة الإعلام، الجزائر، 1984م، ص 11.
42. السعيد عبادو: فصل الصحراء في السياسة الفرنسية، مرجع سابق، ص.ص. 13-14.
43. بسام العسلي: مرجع سابق، ص ص 144-145.
44. محمد قنطاري: إستراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية، دار هومة، الجزائر 2001، ص 159.
45. قامت فرنسا بإصدار سلسلة من القوانين نكر منها على سبيل المثال: قانون رقم: 58-1248 المؤرخ في 18/12/1958، والمتضمن تنظيم الشركات الصحراوية للتنمية.

46. مسعود كواتي: محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناوراً أم حقيقة ، مجلة أول نوفمبر للمنظمة و الوطنية للمجاهدين، جويلية 2006 م، جمادى الثاني 1427 هـ العدد 168 ، ص ص. 150-151.
47. شارل ديغول: ابرز شخصية سياسية في القرن العشرين ولد سنة 1890، انضم إلى الجيش منذ صغره شارك في الحرب العالمية الأولى والثانية، تدرج في الرتب العسكرية حتى بلغ رتبة الجنرال، بعد سقوط باريس في يد الألمان قاد حملة تحرير فرنسا من لندن، أسس الجمهورية الرابعة وترأسها، بعد 1946 انسحب من الساحة السياسية ليعود إليها إثر انقلاب 13/05/1958 ليشكل الجمهورية الخامسة، واستمر في الحكم إلى سنة 1969 وتوفي سنة 1970.
48. ماكس لوجان: سياسي فرنسي عين وزيرا للصحراء (جوان 1957-جانفي 1959) وهو عضو الفرع الفرنسي الأممي الاشتراكي (s.f.i.o) كان يشغل منصب كاتب دولة في القوات المسلحة وذلك منذ 1957 وعرف بمواقفه العدوانية وجرائمه النكراء اتجاه الجزائريين ومن بين دوره المخزي في عملية اختطاف الطائرة، عضواً في اللجنة المكلفة بدعم إسرائيل في العدوان الثلاثي.
49. العمالتين هما، الساوره والواحاح ويمثلان الصحراء، أما الشمال فقد كان مقسماً إلى ثلاثة عمالات ، وهي عمالة الجزائر، قسنطينة، وهران.
50. لويس جوكس: سياسي فرنسي ولد سنة 1901، تولى منصب مدير عام بالخارجية سنة 1946-1952، أمين عام لوزارة الخارجية 1960، وزير للتربية دولة مكلف بالشؤون الجزائرية 1960-1961، ثم وزير الصحراء 1962 وترأس الوفد الفرنسي خلال مفاوضات إيفيان.
51. تضم إضافة إلى الجزائر كل من النيجر مالي تشاد موريتانيا.
52. Journal Officiel de la République Française, du 11 janvier 1958, p8738.
53. عبد السلام بوشارب : مرجع سابق، ص 143 .
54. تعرض قانون إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية إلى عدة تعديلات جوهرية مست كافة المجالات الحيوية. ينظر: محمد بن دارة: السياسة

- الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1952-1962، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 1998-1999، ص76.
55. ميشاردوبريه: سياسي فرنسي شغل وزير أول مكلف لملف الصحراء، ولد سنة 1912، من أبرز الشخصيات الداعية لفكرة الجزائر فرنسية، أصدر دورية le courrière de la colère
56. الحاج باي آخموخ: كبير زعماء التوارق بتمنراست وقف في وجه المخططات الفرنسية لفصل الصحراء.
57. حمزة بوبكر: هو شخصية دينية وعلمية من ناحية البيض، عرف بمولاته للاستعمار وقد استخدمه لكسب تأييد الوجهاء والأعيان الصحراويين لإقامة دولة صحراوية، اشتغل أستاذ للغة العربية في ثانوية بيجو سابقا الأمير عبد القادر حاليا بالجزائر العاصمة، وعين عميدا في مسجد باريس بعد الاستقلال، مما يؤثر له ترجمته لمعاني القرآن الكريم للفرنسية، وهو والد دليل بوبكر عميد مسجد باريس حاليا.
58. الاجتماع الأول كان بالأغواط، والثاني ببلوغين ضواحي العاصمة، وحاول إغرائهم وتخويفهم لكن الوجهاء والأعيان رفضوا أي تجزئة للوطن.
59. المجاهد: مناورات في الصحراء، عدد 113،، في 22/01/1962، ج4، طبعة خاصة 2007م، ص03.
60. إبراهيم عمر بيوض: ولد بالقرارة سنة 1899م، حفظ القرآن الكريم وأخذ مبادئ الفقه عن مشايخها عرف بالفطنة والذكاء منذ صغره، كان ينوب شيخه عند غيابه، سنة 1921 أخذ إلى التجنيد الإجباري، سنة 1940 رئيس مجلس العزابة، قام بشرح عدة كتب شارك في تأسيس جمعية العلماء 1931، أسس جمعية الحياة بالقرارة، توفي في 14/01/1980 ودفن في القرارة ولاية غرداية. لمعرفة المزيد عن سيرة الشيخ المذكور رحمه الله، راجع :
61. د.محمد صالح ناصر: في رحاب القرآن، الإمام الشيخ بيوض، (المهرجان والتأين)، نشر جمعية التراث، العطف، غرداية، 1989م. د.محمد ناصر بوحجام: الشيخ بيوض والعمل السياسي، المطبعة العربية، غرداية، 1412هـ/ 1991م

- جمعية الحياة: الملتقى الأول لفكر الإمام الشيخ بيوض، نشر جمعية التراث،
القرار، 1421هـ/2000م ذ محمد علي دبوز: أعلام الإصلاح في الجزائر،
الأجزاء 1-5، مطبعة البعث، قسنطينة، 1976-1982م
62. كان الاجتماع بمقر رئيس الدائرة كلانكلاش وحضره رئيس بلدية غرداية مع
جمع من أعيان ووجهاء المنطقة منهم الميزابيون والشعانية والمخالف وغيرهم.
63. إبراهيم بيوض: أعمال في الثورة، الزيتونة للإعلام والنشر، باتنة 1990م،
ص 64، 32.
64. Centre de documentation et d'archives de le wilaya de ouaragla;B62:
traduction de l'allocation prononcée le 01/02/1959.
65. عبد السلام بوشارب: المرجع السابق، ص 141.
66. المرجع نفسه، ص 143.
67. محمد الميلي: المرجع السابق، ص 161.
68. مقاطعة في كونغو، استقلت بمقتضى قانون مشروع بلجيكي لتقسيم
المستعمرات.
69. المجاهد: مناورات في الصحراء، مرجع سابق، عدد 113، ص 05.
70. لمعرفة جوانب من ممارسات السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجنوب
الجزائري، راجع دراسة الأستاذ الباحث بن عمر الحاج موسى، والموسومة ب:
السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، سلسلة بحوث منهجية
مختارة، جمعية التراث، القرار- غرداية ع: 14267 هـ/2005م، ص 335.
71. عبد السلام بوشارب: المرجع السابق، ص 141.
72. محمد العيد مطمر: حامي الصحراء أحمد عبد الرزاق سي الحواس، دار
الهدى عين مليلة الجزائر، 1990م، ص 122.
73. راجع: بن عمر الحاج موسى: بتروال الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا
ورهنات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر 2008م
74. خامس سامية وآخرون: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية،
دراسات وبحوث الملتقى الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، ورقلة،
ص 61.

75. بن عمر الحاج موسى :بترول الصحراء...، مرجع سابق، ص230.
76. بشار قويدر: إستراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات ديغول، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، عدد خاص بالملتقى الوطني الأول بورقلة، حول فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص138-139.
77. الجنرال ديغول مذكرات الأمل- التجديد 1958-1962، ترجمة سموحي فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات، ط1، بيروت منشورات عويدات 1971م، ص126.
78. خامس سامية وآخرون: مرجع سابق، ص58-59.
79. المجاهد: (الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء)، مصدر سابق، ع 102، ص ص 8-9.
80. المجاهد: (الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء)، مصدر سابق، ع 102، ص ص 8-9.
81. الحاج موسى بن عمر: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، 1945، 1962، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجستير معهد التاريخ، 1992-1993، ص18.
82. هي مكاتب خاصة بمراقبة الأهالي وممارسة التعذيب والاستنطاق ومتابعة المشبوهين، بلغ عددها بالجنوب 42 مصلحة يعمل بها 20 ضابط.
83. الحاج موسى بن عمر: السياسة الفرنسية في الصحراء...، المرجع السابق، ص19.
84. الحاج موسى بن عمر: بترول الصحراء بين حسابات...، المرجع السابق، ص212.
85. عمار منصور: التجارب النووية، دارهومه، الأبيار، ط1، 2002، ص 23.
86. محمد قنطاري: مرجع سابق، ص 170.
87. الغالي الغربي: السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، مرجع سابق، ص 267.

88. المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير حول أحداث الثورة بولاية غرداية ، مرجع سابق، ص 16.
89. مسعود كواتي: مرجع سابق، ص 152.
90. الغالي الغربي: مرجع سابق، ص ص 267-268 .
91. مسعود كواتي: مرجع سابق، ص 152.
92. الغالي الغربي: مرجع سابق، ص ص 268-269.
93. مسعود كواتي: مرجع سابق، ص 151.
94. سامية خامس وآخرون: مرجع سابق، ص 64.
95. الغالي الغربي: مرجع سابق، ص ص 268-269.
96. سامية خامس وآخرون: مرجع سابق، ص 62.
97. مسعود كواتي، مرجع سابق، ص 152.
98. كما جاءت مظاهرات 27 فبراير 1962م بورقلة أيضا تنديدا بسياسة الجنرال ديغول الرامية لفصل الصحراء ،وهي المظاهرة التي انطلقت زوال يوم السبت 27 فبراير الموافق 23 من شهر رمضان 1381 هجرية من قصر ورقلة بالقرب من سوق الأحد بناء على نص الرسالة الموجهة إلى شيوخ البلديات بورقلة، والتي حررها المجاهد محمد شنوفي المسؤول التاريخي بالولاية السادسة التاريخية من منزل المجاهد الحاج بومادة يحي بني ثور.
99. راجع: محمد شنوفي(شهادة ضابط بالولاية السادسة التاريخية)، ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول بورقلة حول فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998م.
100. الغالي الغربي: مرجع سابق، ص 271.
101. سامية خامس وآخرون، مرجع سابق، ص 67.
102. احمد حمدي: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، مرجع سابق، ص 05.
103. بن يوسف بن خده: اتفاقيات ايفيان، ترجمة لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م، ص 19-20.

104. محمد الأمين بلغيث: فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: أسلوب جديد للحرب النفسية ضد الثورة، مجلة المصادر، العدد الرابع، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1421هـ/2001م، ص ص 122-123.
105. بن يوسف بن خده: مرجع سابق، ص 20-22. رضا مالك: مفاوضات إيفيان او...المسيرة الوطنية نحو يوم النصر)، مجلة المصادر، عدد 05، الجزائر، 2001م، ص ص 23-24.
106. محمد الأمين بلغيث ،: مرجع سابق، ص 123.
107. فوزي عبد الحميد: ديغول في الميزان، مرجع سابق، ص ص 101-102.
108. Olivier Long: le dossier secret des Accords d'Evian .Alger .O.P.U.1987 ; p87-89.
109. op.cit; p93-94.
110. أنظر أيضا: بول سارتر: الثورة الجزائرية، تق: محمد العربي ولد خليفة، دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر 2007م، ص 123.
111. محمد الشريف سيدي موسى: مرجع سابق، ص ص 298-299.
112. فوزي عبد الحميد: مرجع سابق، ص ص 105.
113. محمد الأمين ^{بلغيث}: مرجع سابق، ص ص 125-126.